ودائما ..
عمار يا مصر

السيد رئيس مجلس الوزراء.. شكرًا للتوضيح

يوم 3 مايو اجتمع مجلس المحافظين وأعلنت بعده بعض القرارات وصباح الخميس 4 مايو نشرت الصحف تفصيل هذة القرارات التى تضمنت قرارًا بإلغاء قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء السابق والتى لها علاقة مباشرة بالعمران إكتفاء بما تضمنه القانون 106 لسنة1976 وتعديلاته ولائحته التنفيذية، كما تضمنت القرارات قرارًا بتشكيل لجنة من وزارة الثقافة والإسكان للنظر فى تكون جهاز للتنسيق الحضري، وكنت فى طريقي للكويت لحضور ملتقى عربي هناك فلم أتمكن من دراسة قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بإلغاء القرارات السابقة التى هللنا لها ونادينا ببعضها صفحة العمران ومدى انعكاسها على صورة العمران المصري المستقبلي عندما نكتفي بما تضمنه قانون تنظيم المباني ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة من وزير الإسكان (الوزير المنوط به تنظيم العمران) لكن لأنني أعرف السيد الأستاذ الدكتور عاطف عبيد منذ أمد طويل فلم أتصور أنه يقود ردة يترتب عليها مزيدًا من الانهيار العمراني خاصة وأن قرارات ذلك الاجتماع كان أحدها النظر فى تشكيل جهاز للتنسيق الحضري وخاصة أيضًا وأن أحد القرارات الملغاة " الخاصة بالمعادي" كان نتيجة حكم من المحكمة الدستورية أكد أن الاشتراطات البنائية للمناطق المخططة المعتمدة لها نفس قوة القانون وتحمل سكان المنطقة المخططة حقوق ارتفاق قبل بعضهم البعض تتمثل فى هذه الاشتراطات (وهو نفس المتبع فى المجتمعات العمرانية الجديدة التى توضع لها اشتراطات بنائية خاصة بها يتم تصميم مرافقها وبنيتها التحتية فى إطار الكثافات السكانية المخططة لها) وتذكرت أيضًا أن محكمة القضاء الإداري كانت قد أصدرت حكمًا مقتضاه أن وزير الإسكان هو الجهة المنوط بها إصدار القرارات المنظمة للعمران وليس رئيس مجلس الوزراء.
وعدت بعد أربعة أيام وكنت أقرأ يومها فى جريدة السياسة الكويتية ندوة عن الهوية العمرانية لمدينة الكويت وضرورة الحفاظ عليها؟! وطلبت فى الطائرة صحف القاهرة وأسعدني التوضيحات التى أعلنها السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الإعلام الذي أكد فيها أن هدف قرار إلغاء قرارات السيد رئيس مجلس الوزراء السابق والخاصة بالهدم والبناء هو منع الازدواجية مع اللائحة التنفيذية للقانون ولا مساس من قريب أو بعيد بالأوامر العسكرية كما أسعدني تصريح للسيد محافظ القاهرة عن تنشيط سوق العقارات مطلوب خارج كتلة القاهرة التى لا تتحمل تكدسًا أكبر من الموجود وذكر فى تصريحه أنه لن نسمح بتشويه للقاهرة وتحويلها إلى غابة خرسانية.

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء شكرًا للتوضيحات التى كانت واجبة ولعل هذه القضية بكل سلبياتها وإيجابياتها تؤكد الحاجة التى كثيرًا ما نادينا بها فى صفحة العمران بأن ما نحتاجه فى مصر قانون واحد للعمران بعد أن مارسنا تطبيق قانون التخطيط العمراني وتعديل قانون تنظيم المباني أكثر من مرة، قانون واحد للعمران يعتمد على التخطيط العمراني ومدخلاته ومخرجاته من كثافات واستعمالات أراضي. ودائمًا عمار يا مصر